العبدالله للنواب المعترضين على مشاريع الديوان: أنا المسؤول السياسي عن كل ما يتعلق بالديوان الأميري

النائب عبدالصمد متحدثا

قاعة عبدالله السالم

- وزير الإسكان: أرض «جنوب سعد العبدالله» جاهزة للعمل وهناك برنامج زمني لإزالة المعوقات
- عبدالصمد: كنا سابقا نبدأ بمناقشة المؤسسات المستقلة والملحقة ثم الميزانية العامة للدولة ومن نتائج ذلك كان هناك تأخير في الميزانية
- الهاشم: مرادم الكويت تحتاج إلى تنظيف ونقطة الارتباط البيئية تسلمت أموالا ولم تستغلها
- وزير الداخلية: لا توجد قيود أمنية الآن ومن عليه قيد أمني فليراجع مكتبي أو أمن الدولة
- إحالة مناقصة الأنابيب النفطية إلى لجنة حماية الأموال العامة على أن ترفع تقريرها خلال شهر

البنك.

– نايف المرداس (رئيس الجلسة): نرحب بوزير التخطيط ووزير التجارة بالوكالة بجمهورية العراق د.سلمان الجميلي.

– صباح الخالد (وزير الخارجية): نرحب بوزير التخطيط وزير التجارة في العراق ونحن سعداء بهذه الزيارة وهي تمثل رصيدا اضافيا للعلاقات المتميزة بين الكويت والعراق، ونتمنى للوزير النجاح في الزيارة وطيب الزيارة.

– د. خليل عبدالله: المسألة تعتمد على التميز بين تقليص الإجراءات وتبسيطها فقضية رأس المال.

– عبدالله الرومي: تحسين بيئة الأعمال هي مسؤولية الحكومة بمحاربة الفساد والمفسدين، فهل يعقل أن نعفي الشخص من رأس المال وإيداعه في البنك؟ وعلى اللجنة أن تعدل هذا الموضوع.

– عمر الطبطبائي: الممارسة الحالية فتحت بابا للمرابين الذين حملوا كاهل الشاب الكثير من الربا الفاحش وخلق نظاما موازيا للنظام البنكي ترتب عليه أضرار اقتصادية وبالتالي لا بد من إقرار هذا القانون لتحسين بيئة الأعمال.

– د. جمعان الحربش: أوافق على القانون ووفق هذا التعديل لا يشترط وضع رأس مال لإصدار الرخصة، فوضع رأس مال أصلا هي قضية وهمية، وزير التجارة متأملين فيك خير، ولكن نطلب قضية الرخصة تكون «أون لاين» وأقترح تسهيل الإجراءات حتى نشجع الشباب على الذهاب إلى القطاع الخاص.

– رياض العدساني: يجب تعزيز القطاع الخاص، والتنسيق بين وزارات البلدية والتجارة والشؤون والمدن العمالية الهامشية، في السنة المالية 2016/2017 في 31/12/2015 اجمالي عدد السكان 4 ملايين و200 ألف. وأضاف: عدد الوافدين داخل قوة العمل الحكومي وغيره بلغ مليونان و100 ألف منهم 17498 ألف عاطل عن العمل وعدد الكويتيين داخل العمل الحكومي وغير الحكومي 435 ألف منهم 11670 متعطلين عن العمل، واكثر من 19 الف عاطل يريدون التعيين والوافدون أخذوا أماكنهم.

– نايف المرداس (رئيس الجلسة): ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

– استؤنفت الجلسة وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 45، موافقون 45

– وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية وكانت النتيجة: الحضور 48، موافقون 48.

– خالد الروضان: نشكر إقرار القانون والذي يعطينا بعدا كبيرا في المادة 50 بشأن فصل السلطات مع تعاونها، ولنسهل به بيئة الأعمال.

– عادل الدمخي: أتقدم بالشكر لوزير التجارة وزير الشباب وأمس بشرنا بأن التمويل سيكون حسب الشريعة الإسلامية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– عبدالوهاب البابطين: أتقدم بالشكر لمقدمي الاقتراح وللجهود المبذولة على مدار الأيام السابقة حتى ندعم بيئة الأعمال ويحسب للجنة التشريعية ونأمل أن نحسن بيئة الأعمال وعلى الوزير متابعة المؤشر.

– خلف دميثير: هذا القانون تقدموا به النواب وكانوا طالبين صفة الاستعجال ولذلك اجتمعنا على هامش الجلسة وأخذنا رأي الحكومة.

(الطعن بالتمييز وإجراءاته)

انتقل المجلس إلى مناقشة قانون رقم 40/1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته.

– خالد الشطي: هذا المشروع الحكومي بأن يحفظ في غرفة المشورة، ووزارة العدل قامت مشكورة بجهد لتعطي ضمانة للمتقاضين يفتح جلسة أمام التمييز، اليوم هناك تحسس حقيقي لأمور قد تتأذى منها فكرة العدالة والوزارة تصدت لهذا الموضوع.

وأضاف: أقترح أن نأخذ برأي النائب الرومي أن تكون مدة الطعن بالتمييز 60 يوما بدلا من 40 يوما لأن هناك حاجة ملحة لكثرة عدد القضايا فالأحكام تصدر بمواعيد 10 أيام وهي لا تكفي وأقترح أن نأخذ بفكرة الـ60 يوما بدلا من الأربعين وممثلو وزارة العدل قالوا لا يفرق معنا 60 أو 40 يوما، وذلك كضمانة وفرصة لا تتوافر مرة أخرى.

– الحميدي السبيعي: هناك توافق على التعديل.

– د. فالح العزب (وزير العدل): نشد على أيدي الاخوان و60 يوما هي الأحوط والأكثر ضمانة لحقوق الناس في هذا الموضوع.

– عبدالله الرومي: أعتب على اللجنة التشريعية، قدمت اقتراحات ولم يشيروا لها، والغريب أن وزارة العدل تشير إلى اقتراحي ويهمني مصلحة العمل، والأمر ليس مفاصلة 60 أو 40 يوما ولا بد أن تكون المدة كاملة.

– الحميدي السبيعي (المقرر): تلا تعديلا بأن يكون مدة الاقتراح 60 يوما «موعد الطعن بالتمييز خلال 60 يوما من تاريخ النطق بالحكم».

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة للاقتراح بقانون بتعديل المادة 9 من القانون رقم 40 لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 48، موافقون 48 (موافقة على المداولة الأولى).

وتم التصويت على المداولة الثانية وكانت النتيجة كالتالي: (الحضور 49، موافقون 49)، موافقة على الاقتراح بقانون ويحال إلى الحكومة.

– خالد العتيبي: أتقدم بالشكر الجزيل للمجلس والنواب والحكومة على الموافقة على اقتراحي الذي يعالج خللا تشريعيا واضحا في المحاكم والسجناء سيستفيدون من هذا التعديل.

– د. عادل الدمخي: نشكر وزير العدل ولكن نذكره بقضية البريد الالكتروني وأرجو أن تكون القضية نصب عينيك، وأن يكون الايميل جزءا من الرقم المدني.

– د. خليل عبدالله: يرجى النظر في اقتراح مخاصمة القضاء.

– محمد الدلال: اللجنة التشريعية نظرت في 61 تقريرا وسنناقشها في الوقت المناسب واللجنة بدأت بمكافحة الفساد.

– د. وليد الطبطبائي: أنا أحد مقدمي الاقتراح وتفاجأنا باقتراح وزارة العدل قدمت نفس الاقتراح بأكثر من غرفة المشورة، وهذا شيء طيب يسهل على الناس، وشيء طيب من وزارة العدل أن تتلمس حاجة الناس وأتمنى أن يطبق القانون على الجميع.

– الحميدي السبيعي: نشكر إقرار هذا الاقتراح الذي يفك قيد حريات الناس، ويساعد في تسهيل الإجراءات القانونية ونطالب بسرعة نشره في الجريدة الرسمية.

– وزير العدل فالح العزب: نشكر اللجنة التشريعية والجهاز المعاون من مستشارين وموظفين ونمد يد التعاون وهذه دولة القانون والدستور وما قدمناه إلا إجراءات تسهيل التقاضي.

(الميزانيات)

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الميزانيات بشأن:

1 – اعتماد تقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018.

2 – تقارير ديوان المحاسبة ذات الصلة وعددها 4 تقارير.

– عدنان عبدالصمد (رئيس لجنة الميزانيات): نتيجة للتأخر في تنفيذ المشاريع الإنشائية وما يصاحبه من تداعيات كارتفاع تكاليفها، وكنا سابقا نبدأ بمناقشة المؤسسات المستقلة والملحقة ثم نناقش الميزانية العامة للدولة ومن نتائج ذلك كان هناك تأخير في الميزانية فهي تبدأ 1 أبريل من كل سنة.

وأضاف: الميزانية كانت تؤخر اعتمادات الإنشاءات وبعض الجهات تتذرع بتأخر مجلس الأمة في إقرار الميزانية وهذه السنة بادرنا ببادرة طيبة، والسنة الحالية تبدأ بهذا التقرير، وهذا الإجراء الدستوري بمادة 145 ينص على مناقشة الميزانية بابا بابا، وبدأنا بإقرار باب المصروفات الرأسمالية الصيانة والمعدات ليعمل به أو لا وفقا للمادة 145 من الدستور.

وقال: قدرت النفقات الرأسمالية 2017/2018 بنحو مليارين و800 مليون دينار تشكل 14% من جملة تقديرات مصروفات الميزانية العامة للدولة، و524 مشروعا إنشائيا في الميزانية، وبعد مناقشة مستفيضة مع ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين نبين أبرز مواطن الخلل فيما يلي:

– التدني في تنفيذ المشاريع بلغت ما تم صرفه على المشاريع 45% فقط يعني أقل من النصف ولوحظ إنعدام الصرف على 178 مشروعا رغم إدراج المبالغ اللازمة لتنفيذها

– رغم استثناء عدة جهات حكومية من الدورة المستندية إلا أن هذا الأمر لم ينعكس عليها إيجابيا وإحدى الجهات وزارة الكهرباء ومستثناة من عرض ميزانياتها مما يؤكد عدم جدوى هذا الاستثناء علما أنها أعلى جهة حكومية تتأخر في تنفيذ مشروعاتها بواقع 136 مشروعا.

– بروز ظاهرة كثرة لجوء الجهات إلى تعيين مدير المشروع ويفترض أن تقوم بذلك الإدارة الهندسية في الجهة الحكومية الأمر الذي يحمل المال العام أعباء إضافية.

– الإدارة العامة للطيران المدني صرفت ما يزيد عن 14 مليون كاستشارات لمشاريع لم تنفذ إلى الآن واستندت بعض المشاريع لجهات أخرى رغم أنها غير مختصة بذلك مثل الديوان الأميري الأمر الذي يتطلب معالجة القصور في وزارة الأشغال.

– معالجة قضية تداخل الاختصاصات وضرورة إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة وركزنا على ذلك في اجتماع اللجنة مع سمو رئيس مجلس الوزراء.

– هيئة النقل والطرق أنشئت ويجب أن تقوم بكل المشاريع ولن تنقل لها الاختصاصات والوزارات المعنية خلافا لقانون هيئة النقل هي من تقوم بالمشروعات نتيجة لهذا الوضع حاولنا نعطيه هذا الموضوع قانونا ولكن لا يتم تنفيذ المشروعات إلا بالاتفاق مع هيئة النقل والطرق كتغطية قانونية، يبدو أن هناك فكرة لإلغاء هذه الهيئة وهناك اقتراح نيابي بإلغاء الهيئة وهناك قبول حكومي.

– ضرورة قيام الجهات الحكومية باستخدام مبالغ الصيانة بكفاءة، ومنها تطاير الحصى وانغمار الطرقات بمياه الأمطار حيث أن أموال الصيانة لا تستخدم بالطريقة المثلى.

– لا بد أن تكون احتياجات الجهات الحكومية أكثر دقة لا سيما أن ديوان المحاسبة رصد في إحدى الوزارات وجود أجهزة بقيمة 8 ملايين دينار بالمخازن في حين أن هناك نقصا في أحد مراكزها يبلغ 226 جهازا وهي وزارة الصحة.

وقال عبد الصمد: ما تم طرحه ما هو إلا مدخل وأمثلة عامة وحرصنا أن يشمل التقرير ملخصات موجزة، وتؤكد اللجنة على ضرورة قيام الجهات الحكومية بتنفيذ خططها فيما يتعلق بمبالغ الصيانة وإنجاز المشاريع.

– محمد الهدية: اللجنة تتحفظ على قيام الديوان الأميري على تنفيذ المشاريع الإنشائية فمن الذي يسندها إلى الديوان ومن الجهات التي تتخلى عن مسؤوليتها بالتنفيذ، ومشاريع الديوان تنفذ بأضعاف التكلفة!.

– الشيخ محمد العبدالله: الديوان الأميري جهة تنفيذية حالها حال أي جهة أخرى وإذا وجد فيه أي مخالفة فالمسؤول السياسي هو محدثكم ولا نفرق في التعامل مع الديوان وغيره من الجهات الأخرى.

– الشيخ صباح الخالد: أسجل شكري وتقديري للجنة الميزانيات، ارتفعت تكلفة البعثات بنسبة 300% خلال 11 سنة فلو وضعوا كم بعثة من 2006 إلى 2017 وهي 105 بعثات وقد كان العدد 80 أو نحوها فبطبيعة الحال سترتفع نسبة التكلفة ونحن نعم سنسعى إلى تخفيض التكلفة.

وأضاف: علينا التفكير في معايير الشراء، وكلنا غير راضين عن المبالغ التي تصرف على الإيجارات، ولدينا توجه للاستملاك ولا بد أن نفكر في تقليص الإيجارات والتفكير في فكرة التملك.

– محمد الهدية: الديوان الأميري ليس كالجهات الأخرى، نريد سؤال اللجنة ما سبب تحفظها على قيام الديوان بالمشاريع؟

– حمدان العازمي: بالنسبة لاستقطاع المبلغ كنت أتمنى أن اللجنة تحدد الجهات التي توقفت فيها المشاريع، ومشكلتنا في الأوامر التغييرية والعمل من الباطن وبيع المناقصات، الشغل متوقف فنريد معرفة من المتسبب، فما الذي يجعلنا نستقطع المبلغ؟

– الشيخ محمد العبدالله: أؤكد أن الديوان الأميري أحد الأجهزة التنفيذية ولدينا سلطات ثلاث ولدينا مجتمع مدني فهو ليس تابع لمؤسسات المجتمع المدني فهو تابع لسلطة تنفيذية ومشروعاته معلنة وفي لجنة المناقصات وتتم بكل شفافية ويوجد رقابة مسبقة لأي مشروع يزيد عن 100 ألف دينار والفتوى والتشريع تنظر مشروعاته والدقة والشفافية تقول إن الديوان الأميري جهة تنفيذية.

– رياض العدساني (مقرر لجنة الميزانيات): إقرار الباب الثالث والمبالغ المعدة للمشاريع الإنشائية والصيانة والمعدات استنادا إلى المادة 145 من الدستور، فنحن نتكلم عن الباب الثالث، وتقديرات النفقات الرأسمالية نحو 2.8 مليار دينار بزيادة قدرها 5% عن الميزانية السابقة.

وأضاف أن المشاريع الإنشائية تقدر بمليار ونصف المليار وتشمل: الصيانة 578 مليونا. الآلات 735 مليونا. وزارة الكهرباء 804 مليونا. الأشغال 689 مليونا. الدفاع 503 مليونا. الصحة 299 مليونا. الديوان الأميري 207 مليونا. باقي الجهات (25 جهة) 381 مليون.

وقال العدساني: إن الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2016 لم يتم الصرف على 178 مشروعا بمعنى 40% من المشروعات لم يتم الصرف عليها، وإجمالي عدد المشاريع للسنة الجديدة 524 منها 24 مشروعا تستحوذ على 50% من المبالغ المخصصة، ونجتمع بصيغة دورية مع الديوان والرقابة المالية بالنسبة لشؤون التوظيف.

وأضاف: بالنسبة للديوان الأميري ومجلس الوزراء يسند المشاريع إلى الديوان وتحفظت اللجنة، الديوان الأميري لا يتبع مجلس الوزراء وهذا سبب تحفظنا لأنه أخذ اختصاصا أصيلا لمجلس الوزراء ولا يوجد قصور تشريعي، ولكن ضرورة اتخاذ خطوات جادة للجهات الحكومية بتعزيز دور الادارة الهندسية في الجهات الحكومية للقيام بدورها.

– عمر الطبطبائي: واجبنا الحفاظ على المال العام والشيطان يكمن في الأوامر التغييرية للمشاريع بسبب آلية أقل الأسعار التي نتبعها ويجب الحد من الأوامر التغييرية.

– عدنان عبدالصمد: هناك تقرير من 353 صفحة أرسل إلى جميع الأعضاء في 6 أبريل، وجعلنا الملخص في 20 صفحة فأرجو عدم إثارة أسئلة موجودة في التقرير والملخص يغني.

– رياض العدساني: لجنة الميزانيات صدقت فقط على الباب الثالث لتسريع المشاريع.

مرزوق الغانم: مصروفات الباب (3): 2.8 مليار دينار هل يوافق المجلس، موافقة ويحال للحكومة.

وأضاف الغانم: بموافقة المجلس على هذا المشروع يعمل به من تاريخ الموافقة عليه استنادا إلى المادة 145 من الدستور والحكم التفسيري رقم 9/ 2001 ونشكر اللجنة على جهودها.

– أنس الصالح (وزير المالية): أشكر رئيس وأعضاء لجنة الميزانيات والفريق الفني وأشكر زملائي في وزارة المالية، وأؤكد أن هذه السنة مع وجود المراقبين الماليين سنأخذ ملاحظاتهم، كما ورد كل تحفظ لم يرد في الميزانية إلى أن واجهتنا اللجنة بالتعسف وتداركنا ملاحظات جهاز المراقبين الماليين.

– د. خليل عبدالله: أشكر الأمانة العامة في مجلس الأمة وأشهد أن هذا تقرير محترفين، فوزان الفوزان وعبدالله جوهر ومنال وبدرية العتيبي وأشهد أن هذا تقرير محترفين.

– د. عادل الدمخي: الشكر للمكتب الفني الدقيق جدا وكذلك رئيس وأعضاء اللجنة، المجلس قام بما عليه والدور الآن على التطبيق السريع والجدي وعدم التصرف في الأموال إلا لما خصصت له.

– مرزوق الغانم: شكرا لمكتب لجنة الميزانيات قواكم الله ونراكم في مستقبل زاهر. وترفع الجلسة إلى يوم 25 أبريل الساعة التاسعة صباحا.

الغانم أكد إدراجه على جدول جلسة 25 الجاري

الطبطبائي والمطير والخليفة يستجوبون المبارك

- الاستجواب مكون من 5 محاور أبرزها سحب الجناسي وإساءة استعمال السلطة والفساد وزيادة الأعباء على المواطنين

ربيع سكر

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن طلب الاستجواب المقدم لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بصفته سيدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة المقرر عقدها في 25 أبريل الجاري وذلك «لتحديد موعد لمناقشته».

وأضاف الغانم في تصريحات للصحافيين على هامش جلسة مجلس الأمة اليوم الأربعاء أن «الاستجواب المقدم من النواب الدكتور وليد الطبطبائي ومحمد المطير ومرزوق الخليفة موجه لسمو رئيس مجلس الوزراء بصفته ومكون من خمسة محاور».

وذكر أنه اتبع الإجراءات اللائحية «وأبلغت سمو رئيس مجلس الوزراء وفق الإجراءات اللائحية المعمول بها وسيدرج الاستجواب على جدول أعمال الجلسة المقبلة لتحديد موعد لمناقشته»

وكان النائب الدكتور وليد الطبطبائي والنائب مرزوق الخليفة والنائب محمد براك المطير قد تقدموا على هامش جلسة الأمس بصحيفة استجواب موجهة لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بصفته يتكون من خمسة محاور.

ويتعلق المحور الأول وفق ما اعتبره مقدمو صحيفة الاستجواب ب «مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في تأويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارت بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حامليها».

أما المحور الثاني فيتعلق حسب ما رآه مقدمو صحيفة الاستجواب ب «مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في إصدارها تشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

وبالنسبة للمحور الثالث فأرجعه مقدمو الاستجواب حسب وصفهم إلى «تفشي الفساد وتراجع ترتيب دولة الكويت عشرين مركزا في السنة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب المهمة والاستراتيجية في الدولة مما يشير إلى انتقال فشلهم إلى أماكن أخرى في مؤسسات الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة في مجالها والتي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها».

أما المحور الرابع فقد رأى مقدمو صحيفة الاستجواب أن «برنامج عمل الحكومة لم يعد على أسس سليمة والتفريط بأصول استراتيجية للدولة» في حين تناول المحور الخامس حسب مقدمي صحيفة الاستجواب «زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة».